المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-05-2006
الصفحـات : 30
العـــدد : 14499
المسلسل : 257

التكامل الاقتصادي ضرورة للشعوب.. والتحدي الأمني يفرض نفسه على المنطقة

آليات تفعيل العمل الخليجي المشترك تنطلق من رؤية الملك عبدالله أمام قمتي ابو ظبي والمنامة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-05-2006 العـــدد : 14499
الصفحـات : 30 المسلسل : 257

فتحي عطوة (القاهرة)

لعل أبرز نتائج القمة التشاورية الخليجية الثامنة التي احتضنتها الرياض السبت تأثير تلك القمة في اتخاذ قرارات فاعلة في مسيرة المجلس، والتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة، رغم طابعها التشاوري. فقد انعقدت القمة وسط تحديات هائلة أهمها :

- قضايا التعاون المشترك وتعزيز مسيرة التعاون الخليجي في المجالات المختلفة وفي مقدمتها التعاون الامني.
- الوضع في العراق والتدهور الامني فيه وما يمكن أن يفرزه من تداعيات.
- تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسبل دعم حكومة حركة حماس.
- الملف النووي الايراني والجدل الدائر بين طهران والعواصم الغربية بشأنه ، وجهود احتواء الأزمة من خلال تسوية سلمية بعيدا عن العمل العسكري.

وحول نتائج تلك القمة فقد كانت :

١- بحث موضوع الإرهاب كونه موضوعا مهما يؤثر على المنطقة بشكل مباشر، حيث رحبت البحرين باستضافة مركز مكافحة الإرهاب الذي طالب بإنشائه الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهذا يؤكد اهتمام المنطقة واهتمام دول مجلس التعاون بهذا المركز .

٢- التمييز بين إيران كجار مسلم وله علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وتاريخية لا يمكن لدول المجلس سوى ان تبذل جهدها لتمتين وتعزيز هذه العلاقة وحل القضايا العالقة، والملف النووي الإيراني المقلق للجميع ليس لدول المنطقة فحسب بل للعالم.

٣- موافقة دول مجلس التعاون على الورقة الكويتية التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية وحظيت بموافقة قادة دول المجلس، وتكليف وزراء الخارجية بدراسة الورقة الكويتية وإعداد آلية لتنفيذها تمهيدا لعرضها على القمة الخليجية المقرر عقدها بالرياض في ديسمبر المقبل. والتجاوب الكبير من القادة مع هذه الورقة ملمحا مهما لهذه القمة التشاورية وذلك لعدة أسباب:

السبب الأول : الورقة تعكس هاجس قادة دول الخليج في تطوير مسيرة مجلس التعاون، وقد كانت المملكة سباقة في هذا الأمر أيضا من خلال كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (عندما كان وليا للعهد) للمجلس الأعلى الدورة (١٩) ديسمبر ١٩٩٨م بدولة الإمارات والتي تضمنت:

- السعي داخل منظمة الأوبك وخارجها لإعادة التوازن إلى السوق النفطي.
- إن التزام الدول بسد الحاجات الأساسية للمواطنين هو التزام ثابت ودائم ، إلا أننا لا نستطيع الخروج من الأزمة الاقتصادية مالم يواكب التزام الدولة توجه في الاتقاء بقدرات الفرد ومواهبه لكي يصبح أكثر قدرة على التنافس والإنتاج والتأقلم مع المستجدات ، ولكي يمكن الوصول إلى هذا الهدف فإن على القطاع الخاص أن يخفف من الاعتماد على غير المواطنين، ويحل المواطنين محلهم ضمن برنامج عملي مرحلي مدروس.
- إننا نرحب بعولمة التجارة، وبعولمة الاستثمار، ولكننا نرفض عولمة الفكر الفاسد ونرفض عولمة الانحراف الذي يختفي تحت أسماء براقة.
- إقامة اقتصاد خليجي موحد يستطيع الصمود ومنافسة الكيانات الاقتصادية الكبرى واستشعاراً لأهمية عامل الزمن وحثاً للهمم فإنني أجيز لنفسي أن أقترح عليكم وضع حد أقصى لاستكمال الاتحاد الجمركي لا يزيد عن الستة الواحدة .

وفي الكلمة الوثيقة التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) في قمة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته (٢١) خلال ٥،٤ شوال ١٤٢١هـ /٣٠،٣١ يناير ٢٠٠٠م في البحرين دعا إلى :

- تنمية قدرة دفاعية ذاتية وفاعلة لردع أي اعتداء محتمل على دولنا
- إن مجلس التعاون مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى لإثبات وجوده وتحسيس مواطنيه بالمكاسب والفوائد التي تعود عليهم من مثل هذا التجمع في مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأمنية ، وإشعار المواطن الخليجي بالإجراءات التنفيذية التي تم أو يتم اتخاذها ، وأن لا تقتصر جهودنا على البيانات والتصريحات .

السبب الثاني : أن الورقة الكويتية تأتي كاستشعار كويتي بالتحديات التي تفرضها التطورات الإقليمية والدولية ، وهذه التحديات تتمثل في:

** التحدي الاقتصادي: والذي يتمثل في:

- تعزيز التبادل التجاري، فلا تشكل التجارة البينية بين دول مجلس التعاون سوى نحو ١٠ في المائة من تجارتها مع دول العالم.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-05-2006 العـــدد : 14499
الصفحـات : 30 المسلسل : 257

- تحقيق التكامل الاقتصادي: بطء مسيرة التكامل رغم الاتفاق على مشروع الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٧. وحسب الخطة الأصلية كان من المفترض أن تتمتع دول المجلس بصفة الاتحاد الجمركي بشكل كامل في نهاية عام ٢٠٠٥ .

- التعاون التجاري مع الدول الأخرى : تعثر المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي لفترة تقارب ١٥ سنة.

- إصلاح الخلل الإنتاجي بدول مجلس التعاون: تملك دول مجلس التعاون حوالي ٤٤٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في العالم، وحوالي ١٥٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي. من ناحية أخرى فان هذه الدول تنتج حوالي ١٥٪ من الناتج العالمي للنفط الخام، وتصل صادراتها من النفط الخام إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية.

** التحدي الأمني: تصعيد الأزمات الإقليمية ، أهم سمات المشهد الأمني الإقليمي الخليجي خلال العام ٢٠٠٥، وذلك بحكم تفاعل عدد من الأزمات التي خلقت بدورها أجواءً من التوتر غير المسبوق في المنطقة، كل هذا جعل العام ٢٠٠٦ يحمل معه ملامح مأزق أمني حرج يمس في الأساس أمن منطقة الخليج، أبرز عناصره تطورات الأوضاع في العراق، تصاعد أزمة البرنامج النووي الايراني.

** التحدي السياسي: تحدي الإصلاح: حقق مجلس التعاون خلال العقد الأخير بصفة خاصة، تغيرات سياسية وقانونية، وبناء مختلف المؤسسات، وهذا يؤكد على أن مسيرة التطوير المؤسساتي في بلدان مجلس التعاون قد بدأت ، و أن هناك حراكا نشطا قد بدأ يشق طريقه، كما أن دول المجلس قامت بمراجعات رصينة ، سياسية واجتماعية وثقافية لمختلف أوضاعها.

لكن التحدي الآن هو مواءمة ذلك الإصلاح مع دواعي الاستقرار الداخلي في الخليج ، والمواءمة بين حاجة الاستقرار الداخلي والركة الدولية من خلال خطاب إعلامي خارجي يوضح هذه الخطوات.